



دولة الكويت

وزارة المالية

إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية



موازنة المواطن

دليل المواطن الكويتي لميزانية السنة المالية
2014/2013



ما هي الميزانية العامة للدولة؟

تعريف موازنة المواطن، ومدى أهمية معرفتك بها كمواطن

- هي خطة الدولة المالية في تقدير إيراداتها ومصروفاتها العامة خلال السنة المالية المقبلة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- السنة المالية: هي السنة التي تعد عنها الميزانية العامة والحساب الختامي. وتبدأ السنة المالية في أول إبريل من كل عام وتنتهي بنهاية شهر مارس من العام التالي، وإذ لم يصدر قانون ربط الميزانية للسنة المالية الحالية يعمل بميزانية السنة المالية السابقة لحين صدوره.
- تقوم الوزارات بإعداد تقديراً لإيراداتها ومصروفاتها كل في حدود اختصاصها ومن ثم تقدمه لوزارة المالية في مواعيد محددة من أجل مناقشته ودراسته فنياً، وفي ضوء ذلك يتم إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة.

- هي أداة لتعريف المواطنين بمدى التزام الدولة نحوهم من خلال اطلاعهم على الإيرادات والمصروفات والمشاريع في الميزانية العامة للدولة.
- هي أداة للشفافية تقدمها الحكومة حول حجم وهيكل الإيرادات العامة وحجم وهيكل المصروفات العامة للدولة.
- هي بيان لما تم إنجازه بالميزانية السابقة وما هو مقدر للسنة الحالية من الميزانية العامة.
- تعرض أهداف الميزانية العامة الحالية والدعم الذي تقدمه الحكومة لأفراد المجتمع والمشروع التي تم إنجازها بالميزانية السابقة والتي سوف يتم تنفيذها بالميزانية المعتمدة الحالية بالإضافة إلى لمحة عن المؤشرات الاقتصادية لدولة الكويت.

من أهم توجهات السياسة المالية للدولة*

- تحقيق الكفاءة في تخصيص ومراقبة استخدام الإنفاق العام ودعم المساءلة والشفافية، وضبط معدلات نمو الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري.
- إحداث تغييرات ملموسة في معدلات وهيكل الإيرادات العامة وزيادة معدل النمو المتوقع للإيرادات غير النفطية وبالتالي رفع نسبة مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات العامة.
- تطوير رؤية رقابة أشمل وأوسع تحقق الرقابة على كفاءة الإنفاق والحفاظ على الأموال العامة.
- تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجهات الحكومية المختلفة تدريجياً.
- دعم جهود ومبادرات التعاون الاقتصادي في إطار مجلس التعاون الخليجي، وتفعيل دور القطاع الخاص خليجياً، وإنشاء محاور للتنمية الاقتصادية الإقليمية والعربية المشتركة عبر إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية وتحرير الخدمات وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.

*المصدر: قانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2011/2010 – 2014/2013



من أهم أهداف ميزانية السنة المالية 2014/2013 ما يلي:

- ضرورة العمل على إعداد ميزانية تنموية تلبي متطلبات المواطنين من كافة الخدمات العامة مع التركيز على تطوير خدمات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الحيوية والضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة.
- تنمية الإيرادات غير النفطية وزيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة لتقلص الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيراد، والحد من الإنفاق الجاري.
- العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري من أجل تطوير مشاريع البنية التحتية بما يتوافق مع توجهات الدولة ولتلبية متطلبات المواطن.
- ترشيد الإنفاق العام وضغط المصروفات دون إخلال بقدرة الجهات الحكومية على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها وأداء أعمالها بالكفاءة المطلوبة.

يعد البترول المورد الرئيسي للدولة



- تم تخصيص نحو 21 مليار دينار كويتي كمبلغ إجمالي للمصروفات العامة للدولة، وذلك لتقديم الخدمات للأفراد وتحسينها وتطويرها ومثال على ذلك الخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية والخدمات العامة وغيرها من الخدمات.
- خصصت النسبة الأكبر من إجمالي مصروفات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2014/2013 للخدمات الاجتماعية بنسبة 39.7%، والتي تمثل خدمات التكافل الاجتماعي النسبة الأكبر منها بنحو 18.6%، يليها الخدمات الاقتصادية بنسبة 23.9% والتي تمثل خدمات الكهرباء والماء النسبة الأكبر منها بنحو 18.1%.
- ومن منطلق حرص الدولة على حفظ الأمن والأمان للمجتمع الكويتي، تم تخصيص ما نسبته 26.6% من إجمالي مصروفات الميزانية للسنة المالية 2014/2013 لتغطي الخدمات العامة والدفاع.
- كما وزعت المصروفات العامة خلال السنة المالية 2014/2013 بالتصنيف الاقتصادي (مستوى الابواب) وفق الترتيب التالي:
 - ما نسبته 25% من إجمالي المصروفات العامة للباب الأول "المرتبات".
 - ما نسبته 18% من إجمالي المصروفات العامة للباب الثاني "المستلزمات السلعية والخدمات".
 - ما نسبته 2% من إجمالي المصروفات العامة للباب الثالث "وسائل النقل والمعدات والتجهيزات".
 - ما نسبته 11% من إجمالي المصروفات العامة للباب الرابع "المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة".
 - ما نسبته 45% من إجمالي المصروفات العامة للباب الخامس "المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية".

النسبة إلى إجمالي المصروفات	مجموع الأبواب	البيان
18.7%	3921.5	الخدمات العامة
9.3%	1948.3	الخدمات التنظيمية
1.1%	240.8	الخدمات المالية
6.3%	1332.4	الأمن والعدالة
1.9%	400.0	الالتزامات الخارجية
7.9%	1658.1	الدفاع
39.7%	8335.2	الخدمات الإجتماعية
14.0%	2945.0	الخدمات التعليمية
7.0%	1474.4	الخدمات الصحية
18.6%	3915.8	التكافل الإجتماعي والشئون الإجتماعية
7.6%	1605.9	خدمات المجتمع
1.1%	239.1	الخدمات الإعلامية
1.2%	253.2	الخدمات الدينية
1.5%	314.5	الإسكان
3.8%	799.1	المرافق
23.9%	5016.9	الخدمات الإقتصادية
3.1%	646.9	التعدين والنشاطات الاستخراجية
0.9%	185.1	النقل
1.0%	200.3	المواصلات
18.1%	3808.7	الكهرباء والماء
0.3%	56.6	الخدمات التجارية والصناعية
0.6%	119.2	الزراعة والثروة السمكية
2.2%	465.0	خدمات أخرى غير مصنفة
100%	21002.6	إجمالي الخدمات

برامج الدعم المدرجة بالبواب الخامس من ميزانية السنة المالية 2014/2013

النسبة إلى مصروفات الباب الخامس	السنة المالية 2014/2013 بالمليون د.ك.	البيان
5.40%	505.7	تحويلات للأفراد
2.15%	201.0	الرعاية الاجتماعية
0.76%	71.0	فوائد قروض عقارية
0.16%	15.3	منح زواج
1.05%	98.4	اعفاء من قروض عقارية
1.28%	120.0	أخرى
0.07%	6.5	دعم المؤسسات الأهلية
0.03%	2.6	دعم المدارس الخاصة
0.01%	0.5	دعم الصحف المحلية
0.01%	0.6	مساعداة الأندية والأنشطة الرياضية
0.03%	2.8	مساعدة النقابات وجمعيات النفع العام
9.24%	864.6	إعانات عامة
2.55%	239.0	خفض تكاليف المعيشة
6.68%	625.6	دعم منتجات مكررة وغاز مسل مسوق محلياً
53.14%	4974.8	تحويلات لهيئات ومؤسسات عامة ومنها:
5.82%	544.5	جامعة الكويت
29.46%	2758.3	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
0.02%	1.5	إعانات بيت الزكاة
3.72%	348.1	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
0.24%	22.5	الهيئة العامة لشئون القصر
1.27%	119.2	الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية
3.36%	314.5	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
1.49%	139.5	المؤسسة العامة لشئون ذوي الإعاقة
4.93%	461.8	دعم العمالة الوطنية في القطاع غير الحكومي
0.02%	1.7	إعانة الباحثين عن العمل
1.84%	172.5	علاوة اجتماعية للعمالة الوطنية
0.20%	18.5	علاوة أولاد للعمالة الوطنية
0.01%	1.3	تنمية القوى الوطنية
1.28%	119.4	علاوة غلاء معيشة
0.41%	38.0	مكافأة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص
1.18%	110.4	أخرى
1.66%	155.2	الخدمات الصحية
1.60%	150.2	مواطنين
0.05%	5.0	طلبة ومبعوثين
0.43%	40.4	اشتراكات
0.42%	39.8	هيئات ومنظمات دولية
0.01%	0.7	رسوم اشتراك في مهمات رسمية
74.87%	7009.0	اجملي

● تقدم دولة الكويت الدعم لأفراد المجتمع ومؤسساتها العامة بشكل كبير، ويتضح ذلك من الباب الخامس "المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية".

● تركزت أكبر نسبة من الدعومات التي تقدمها الدولة في بند تحويلات لهيئات ومؤسسات عامة بمبلغ 4.9 مليار دينار كويتي وبشكل خاص في نوع "المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية" والتي تمثل أكثر من 29% من إجمالي بند التحويلات للهيئات ومؤسسات عامة، وذلك لضمان تحقيق حياة كريمة للمتقاعدين.

● ومن منطلق تحقيق أحد الأهداف الرئيسية في خطة التنمية وهو تفعيل مشاركة القطاع الخاص بمختلف أنواعه من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية، فقد استمرت الحكومة بدعمها للعمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية بمبلغ 461.8 مليون دينار كويتي.

● ومن منطلق حرص الدولة على دعم النقابات وجمعيات النفع العام لتفعيل دورها لخدمة ذوي الاختصاص تم تخصيص مبلغ 2.8 مليون دينار كويتي كدعم لها.

● واستكمالاً في دعم الدولة للمجتمع من خلال تقديم مساعدات الرعاية الاجتماعية وفوائد القروض العقارية، فقد بلغ إجمالي المساعدات المقدرة في ميزانية السنة المالية 2014/2013 نحو 505.7 مليون دينار كويتي.

المشاريع الإنشائية الجديدة والتي تم الانتهاء منها

- خلال السنة المالية السابقة 2013/2012 تم الانتهاء من انجاز وتسليم عدد (34) مشروعاً إنشائياً يخدم العديد من القطاعات بالدولة، حيث تصدرت المشاريع التي تخدم الكهرباء والماء النصيب الأكبر منها ليلبغ عددها (15) مشروعاً.
- يوضح الجدول التالي عدد المشاريع التي تم الانتهاء من إنجازها خلال السنة المالية السابقة 2013/2012:

الخدمات	عدد المشاريع	منها
الخدمات الصحية	2	تنفيذ مستشفى المسالك البولية التخصصي بمنطقة الصباح الصحية
الخدمات التعليمية	2	كلية الدراسات التجارية والتربية الأساسية (بنين-بنات)
خدمات البنية التحتية	1	تنفيذ وصيانة طرق وخدمات أخرى بمنطقة (الحرفية - غرب أبوظفيرة)
الخدمات الدينية	1	تنفيذ مكتبة الصباح الإسلامي العامة
خدمات الكهرباء والماء	15	إنشاء وتوريد وتركيب توربينات في مواقع مختلفة
الخدمات الإعلامية	5	إنشاء وتجهيز مركز الإنتاج والبريد الإذاعي
أخرى	8	تنفيذ مقر الهيئة العامة للبيئة

- أما فيما يخص المشاريع الجديدة التي تم استحداثها للسنة المالية 2014/2013 فقد بلغ عددها (53) مشروعاً جديداً بتكلفة إجمالية تبلغ 657.4 مليون دينار كويتي، من أجل إنشاء مشاريع تهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، وتوفير خدمات البنية التحتية، التي تم تحديدها من قبل الجهات الحكومية ومنها:-

- وزارة الكهرباء والماء
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الداخلية
- وزارة الصحة
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- الإدارة العامة للطيران المدني

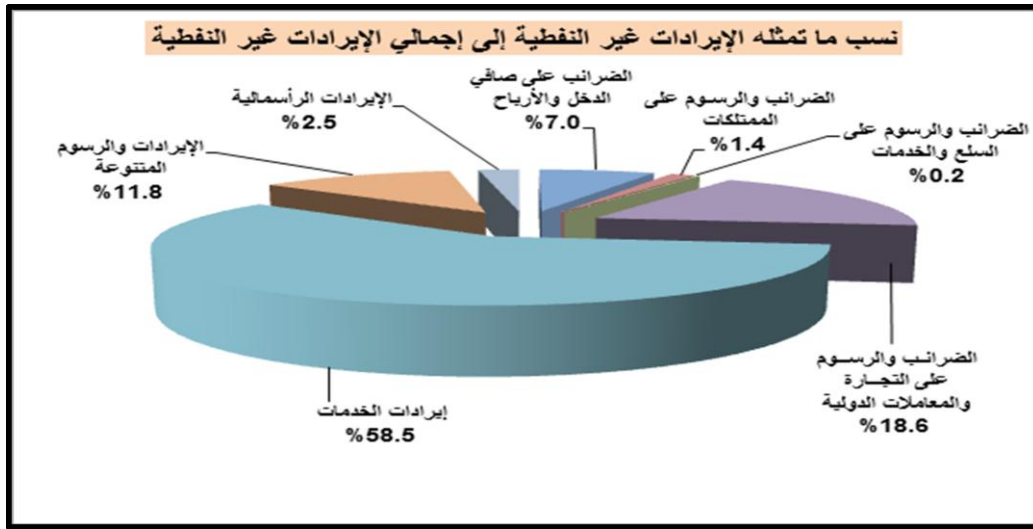
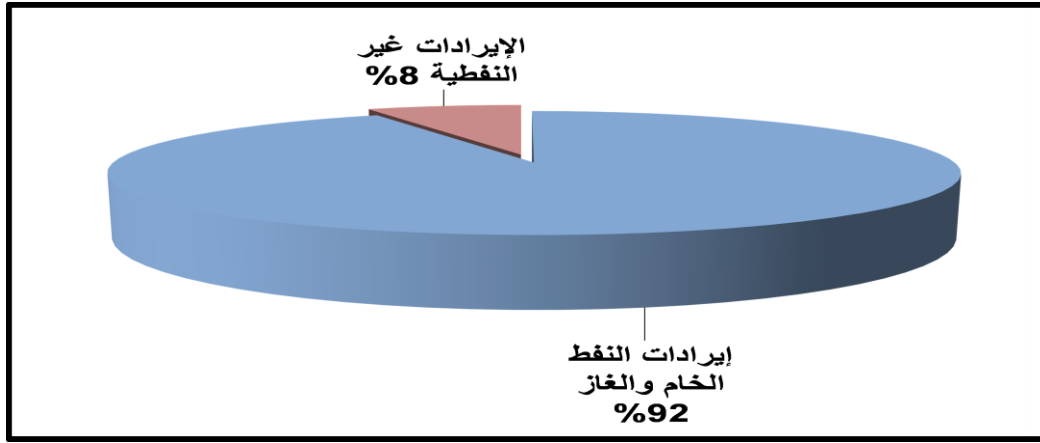
• يبلغ عدد المشاريع الجديدة التي تركز على تطوير الخدمات الاقتصادية (7) مشاريع بتكلفة إجمالية قدرها 273.7 مليون دينار كويتي حيث مثلت الوزن الأكبر من إجمالي التكاليف الكلية للمشاريع الجديدة للسنة المالية 2014/2013 بنسبة 41.6%.

• أما المشاريع الجديدة التي تركز على تحسين الخدمات العامة فتقدر تكلفتها الإجمالية نحو 189 مليون دينار كويتي ويبلغ عددها (21) مشروعاً، حيث تمثل خدمات الأمن والعدالة النسبة الأكبر منها.

يوضح الجدول التالي المشاريع الإنشائية الجديدة موزعة حسب طبيعة الخدمات:

الخدمات	عدد المشاريع	تكلفة المشاريع الجديدة	نسبة المشاريع إلى التكلفة
الخدمات العامة	21	189.175	28.77%
الخدمات التنظيمية	6	22.240	3.38%
الأمن والعدالة	15	166.935	25.39%
الدفاع	1	0.100	0.02%
الخدمات الاجتماعية	14	8.535	1.30%
الخدمات الصحية	7	6.435	0.98%
التكفل الاجتماعي والشؤون الاجتماعية	7	2.100	0.32%
خدمات المجتمع	10	185.88	28.27%
الخدمات الدينية	5	0.630	0.10%
الممرافق	5	185.250	28.18%
الخدمات الاقتصادية	7	273.75	41.64%
النقل	3	11.500	1.75%
الكهرباء والماء	3	262.200	40.01%
الخدمات التجارية والصناعية	1	0.050	0.01%
إجمالي المشاريع الإنشائية الجديدة	53	657.44	100%

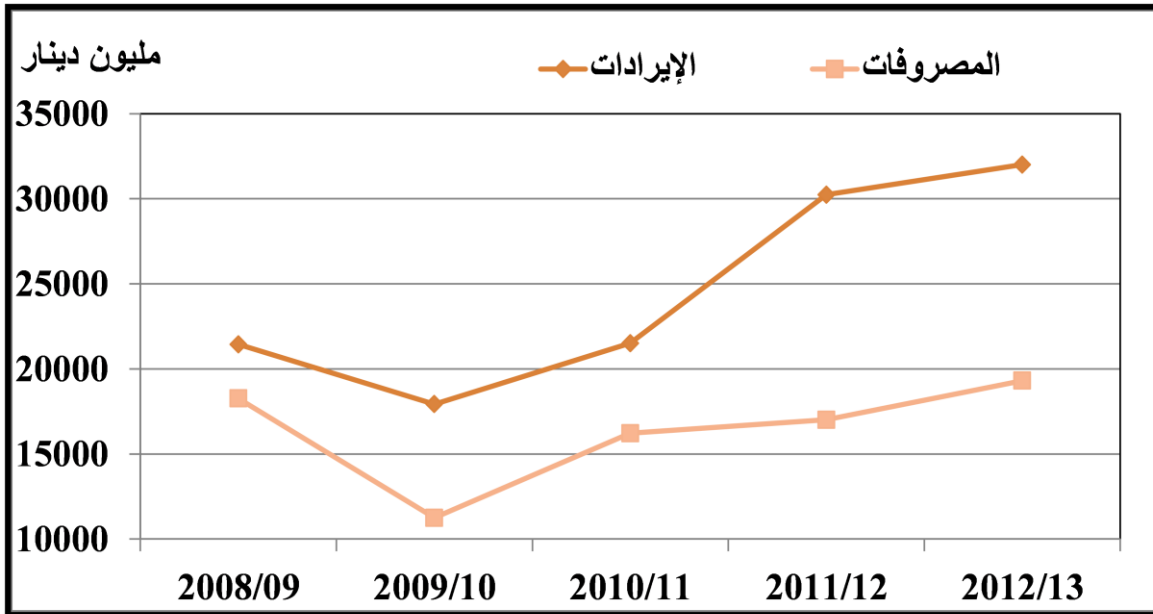
- قدرت الإيرادات العامة بالميزانية العامة للسنة المالية 2014/2013 نحو 18.01 مليار دينار كويتي، حيث تمثل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من جملة الإيرادات وبما يعادل 93.3% من جملة الإيرادات العامة التي تبلغ 16.9 مليار دينار كويتي.
- قدر إجمالي الإيرادات غير النفطية بحوالي 1.2 مليار دينار كويتي وتمثل إيرادات الخدمات 58.5% من إجمالي هذه الإيرادات.
- تم تقدير إجمالي الإيرادات الضريبية والرسوم خلال السنة المالية 2014/2013 بنحو 329.7 مليون دينار كويتي، لتشمل كل من (الضرائب على صافي الدخل والأرباح، الضرائب والرسوم على الممتلكات، الضرائب الدولية)، حيث تمثل ما نسبته 1.8% من جملة الإيرادات العامة.
- تم تقدير مبلغ 30 مليون دينار كويتي للإيرادات الرأسمالية وهو ما يمثل نحو 0.17% من إجمالي الإيرادات العامة.
- ومن الجدير بالذكر أنه تم اعتماد الميزانية العامة للسنة المالية 2014/2013 بمرسوم قانون 120 لسنة 2013 .



ميزانية السنة المالية 2014/2013		
نسبة إلى إجمالي الإيرادات	القيمة بالمليون دينار	البيان
93%	16883.1	الباب الأول: النفط الخام والغاز
0.5%	85.0	الباب الثاني: الضرائب على صافي الدخل والأرباح
0.1%	17.5	الباب الثالث: الضرائب والرسوم على الممتلكات
0.01%	2.1	الباب الرابع: الضرائب والرسوم على السلع والخدمات
1.2%	225.2	الباب الخامس: ضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية
3.9%	709.8	الباب السادس: إيرادات الخدمات
0.8%	143.1	الباب السابع: الإيرادات والرسوم المتنوعة
0.2%	30.0	الباب الثامن: الإيرادات الرأسمالية
100%	18095.8	إجمالي الإيرادات العامة

تطورات الإيرادات والمصروفات العامة خلال الخمس سنوات المالية السابقة

- اتسمت الإيرادات بالميزانية العامة للدولة بارتفاعها على مدى الخمس سنوات المالية السابقة باستثناء السنة المالية 2010/2009، وذلك بسبب تأثر الإيرادات النفطية من الأزمة الاقتصادية العالمية. وبشكل مماثل تأثرت المصروفات العامة للدولة بنفس توجهات الإيرادات العامة حيث انخفضت في ذات السنة المالية.
- ويوضح الشكل التالي الإيرادات والمصروفات العامة للدولة على مدى الخمس سنوات المالية السابقة.



المؤشرات الاقتصادية*:

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية" 51.3 مليار دينار كويتي خلال العام 2012.
- بلغ معدل التضخم (معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار) نحو 3.2% في العام 2012.
- استقر معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2013/2012 عند 0.282 دينار كويتي.

توقعات المؤشرات الاقتصادية للأعوام 2013 و2014:

السنة		المتغيرات
2014	2013	
52.3	51.7	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار كويتي)
1.2	0.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (نسبة مئوية)
2.6	0.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)
31.1	32.0	إجمالي الصادرات السلعية (مليار دينار كويتي)
7.2	6.7	إجمالي المستوردات السلعية (مليار دينار كويتي)
3.5	3.0	التضخم (نسبة مئوية)

*المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء وبنك الكويت المركزي